مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

ملفّات مدى

مخطط براڤر | ملف رقم 1، 2013
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

البدو الفلسطينيّون الأصلانيّون في النقب: تمدين قسريّ وحرمان من الاعتراف

إسماعيل أبو سعد

البدو الفلسطينيّون الأصلانيّون في النقب: تمدين قسريّ وحرمان من الاعتراف

إسماعيل أبو سعد [1]

البدو في صحراء النقب هم من بين العرب الفلسطينيّين الأصلانيّين الذين بقوا في أرضهم بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948. يقطنون في صحراء النقب منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وقد تنظّموا كقبائل رحّالة أو شبه رحّالة اعتاشت من تربية المواشي وعملت في الزراعة الموسميّة. اجتاز المجتمع البدويّ الفلسطينيّ، على امتداد العقود الخمسة الأخيرة، تغييرات حاسمة، بما في ذلك الاقتلاع، مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي والتمدين القسريّ. وبلغ عدد السكّان البدو الفلسطينيّين في العام 2006 ما يقارب 200,000 نسمة، شكّلوا نحو 25% من سكّان المنطقة (CBS, 2006; Abu-Saad, 2005a).

كان عدد السكّان العرب البدو في النقب قبل العام 1948 ما يقارب 90,000 نسمة، وتنظّموا في 95 قبيلة (Falah, 1989). إنّ أغلبيّة بدو النقب فرّوا أو طُردوا خلال حرب 1948 وبعدها، وأصبحوا لاجئين في الدول العربيّة المحيطة وفي المناطق الفلسطينيّة التي لم تحتلها إسرائيل في العام 1948. وهكذا، لم يبقَ منهم في النقب مع حلول العام 1952 إلاّ نحو 11,000 نسمة (Marx, 1967). سيطرت السلطات الإسرائيليّة على معظم أراضي النقب، وهكذا فقدَ البدو حرّيّة الحركة مع قطعانهم وحرّيّة زراعة أراضيهم. وتمّ إبعاد 12 قبيلة من القبائل الـ 19 المتبقّية في النقب عن أراضيهم، وحُصر السكّان كافّة في منطقة مغلقة معدّة لذلك شرق شمال النقب تمثّل 10% فقط من الأراضي التي سيطروا عليها قبل العام 1948 (Falah, 1989). بالإضافة إلى ذلك، وُضعوا تحت حكم عسكريّ حتى العام 1966، وهو ما عنى أنّهم لم يستطيعوا العودة إلى أراضيهم وزراعتها، وأنّهم كانوا منعزلين عن السكّان الفلسطينيين في أرجاء أخرى من البلاد، وأنّهم كانوا بحاجة إلى تصاريح خاصّة لمغادرة القطاعات المعدّة لهم من المنطقة المغلقة من أجل الوصول إلى أماكن العمل، والدراسة، والرعاية الصحّيّة، والأسواق، وغيرها. مثّلت التقييدات التي فرضتها الحكومة الإسرائيليّة نوعًا من الإقامة القسريّة والتي أنهت، عمليًّا، نمط الحياة المتنقّل وشبه المتنقّل.

1. **بروفيسور إسماعيل أبو سعد**، أستاذ في قسم التربيه في جامعة بن غوريون في النقب.
المقال نشر لأول مرة في كتاب، الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ، والسياسة، والمجتمع. 2011. تحرير، نديم روحانا و أريج صبّاغ-خوري. اصدار مدى الكرمل.

التمدين القسريّ

أعدّت الحكومة، في أواخر الســـتّينيّات وأوائل السبعينيّات من القرن الماضي، مخطّطات لإعادة توطين بدو النقـــب كافّة في بلدات ذات نمط مدينيّ (انظر/ي الجدول 1). وتقـــول الحكومة أن المنطق الكامن وراء إقامة هذه البلدات هو «عصرنة البدو» وتوفير الخدمات بشـــكل ناجع أكثر، كمحفّز لاجتذاب البدو إلى تلك البلدات. ينفي هذا المنطق حقيقة أنه تمّ اختيار نموذج توطين مدينيّ ومكتظّ بشـــكل واضح لتدمير كامل لنمط الحياة البدوي التقليديّ. وإذا كانت أهداف الحكومة، في الحقيقة، «عصرنة» البدو وتوفير الخدمات لهم بشكل ناجع أكثر فقط، ففي الإمكان تحقيق الهدفين سويةً عبر التخطيط لقرى أو تعاونيّات زراعيّة تستند إلى الأرض (مثل القرى الزراعية اليهودية أو الكيبوتسات) تكون خاصة بالبدو. وكان من شأن هذا أن يتوافق مع مطالب البدو بتطويرهم، وما كان ليســـتدعي ترحيلهم الكامل عن أراضيهم وتغريبهم عن نمط حياتهم التقليديّ الذي يستتبع التمدين.

الجدول 1

سنة الإقامة وعدد السكّان البدو في البلدات التي خطّطت لها الحكومة في النقب، حزيران 2006

البلدة	سنة الإقامة*	عدد السكان 2006**
رهط	1972	39,600
تل السبع	1968	13,200
عرعرة النقب	1981	12,300
كسيفة	1982	10,100
حورة	1989	9,700
اللقية	1990	8,200
شقيب السلام	1984	6,400

* Marx (2000)

** (دائرة الإحصاء المركزية، 2006)
http://www.cbs.gov.il/population/new_2007/table3.pdf
تم استقاء المعلومات من الموقع الالكتروني في تاريخ 17 نيسان 2007.

تمّ تصميم البلـــدات التي خطّطت لها الحكومة كبلدات مهجعيّة مكوّنة من أحياء مقسّـــمة إلى قطع أرض مســـاحة كلّ واحدة منها دونم (أو أقلّ)، إلى جانب توفير الخدمات الأساسية. تفتقر هذه البلدات إلى سمات التمدين الأساســـيّة، فبخلاف المستوطنات المدينية المجاورة في الوســـط اليهودي، لا تتمتّع البلدات البدوية بمصادر عمل داخليّة؛ وليس فيها شبكات مواصلات عامة داخلية أو خارجية، لتسهيل إمكانية الوصول إلى

البلدات الأخرى. كما تفتقر البلدات البدوية، أيضًا، إلى المصارف، مكاتب البريد، شبكات مجارٍ كاملة ومكتبات عامة (باستثناء أكبر بلدة، رهط، التي يسكنها نحو 40,000 نسمة، وهي تحتوي على مصرف واحد ومكتب للبريد). وتشكل هذه البلدات أفقر البلدات في إسرائيل على الإطلاق (Abu-Saad et al., 2004).

وفي حين لاءم برنامج التمدين هدف الحكومة المتمثّل في تقليص استخدام بدو النقب، بشكل عمليّ، لموارد الأرض والتحكّم عليها، لم تحاول الدولة، عمليًا، دمج البلدات البدوية في البنية التحتية للبلاد بالمعنى التطبيقيّ والجادّ. كما لم يتمّ منحها موارد كافية لتتطوّر بشكل مستقلّ بسبب سياسة الحكومة الرامية إلى تكريس اعتماد الفلسطينيين على الاقتصاد اليهوديّ وعلى مواقع القوة اليهودية بغية زيادة سيطرة الدولة عليهم إلى الحدّ الأقصى. وهكذا، فإنّ البلدات البدوية التي خطّطت لها الحكومة تبدو أقل شبهًا بالمراكز المدينية المتميّزة بنشاط اقتصادي، ثقافي، خدماتي واجتماعي وأكثر شبهًا بالنمط النموذجيّ الاستعماريّ من المحميات، باستثناء الاكتظاظ في النمط المديني. وقد بُنيت من أجل ضمان حفظ الأرض لأناس آخرين.

القرى غير المعترف بها

على الرّغم من خطة تمدين البدو الأحادية الاتّجاه التي اتبعتها الحكومة ما يزيد عن 40 عامًا، فقد عاش 50% فقط من بدو النقب، في العام 2006، في البلدات المخطّط لها، بينما واصل 50% منهم العيش في قرى محرومة من الاعتراف من قبل الحكومة (Abu-Saad, 2005; Swirski & Hasson, 2006). لا تظهر القرى البدوية التي لا تعترف بها إسرائيل على الخرائط الإسرائيلية الرسمية، ولا يوجد لساكنيها عناوين ولا تعترف الدولة بحقوقهم على الأرض. وبدلاً من ذلك، قامت وتقوم الدولة بتجريمهم على أنّهم «غزاة» و«متجاوزون» يستولون على «أراضي الدولة». وهكذا، لا تأخذهم الدولة بالحسبان عندما تخطّط السياسات، وتحدّد الميزانيات، وتوفر الخدمات أو تقدّم الحماية القانونية. وبشكلٍ مماثل، ينظر إليهم جيرانهم اليهود وكأنهم إزعاج يجب تقليصه إلى الحدّ الأدنى أو التخلّص منه. وقد قام سفيرسكي وهانسون (2006) بتوضيح ذلك على النحو التالي: «إنّ ظاهرة إقصاء البدو عن المخطّطات الهيكلية الرئيسيّة هو أمر ليس بالجديد. فقد تصرّفت الدولة، من خلال هيئاتها التخطيطية بهذه الطريقة على مدى سنوات. لا تظهر القرى البدوية «غير المعترف بها» في عدد من المخطّطات الهيكلية الرئيسية بتاتًا، وكأنّها غير موجودة، أو يُشار إلى مواقعها كأنّها معدّة للاستخدام العام مثل شبكات المجاري، المتنزّهات العامة أو المناطق الصناعية» (ص. 69).

تُحرم القرى التي لا تعترف بها اسرائيل من السلطات التمثيلية، وليس فيها مجالس محلية رسميّة، ممّا يعني حرمان سكّانها من حقّين واضحين، هما الحقّ في سلطة محلية توفر لهم الخدمات الأساسية، والحق

في انتخاب ممثّليهم. تعيش أكثرية ســـكان القرى التي لا تعترف بها إسرائيل في مناطق لا توجد فيها أيّ سلطة بلدية. حتى إنّ السكان الذين يعيشـــون في مناطق في ظلّ سلطة بلدية، مثل أولئك الذين يعيشون ضمن نطاق ســـلطة المجالس الإقليمية اليهودية، لا يتلقون أيّـــة خدمات من تلك الهيئات ولا يقترعون في انتخاباتها. بدلاً من ذلك، يحكم سكّان القرى التي لا تعترف بها إسرائيل عدد من البنيات والوحدات الإدارية المقامة خصّيصًا للبدو الفلســـطينيين (التي لا تضمّ أية منها ممثلين عن البدو على مستوى صنع القرار)، أبرزها: سلطة تطوير البدو، سلطة التعليم البدوي و«الدورية الخضراء» (Abu-Saad, 2005a).

أقيمت «ســـلطة تطوير البدو» في العام 1984، وهي تتحكّم بالتخطيط وبسياسة التطوير والتطبيق فيما يتعلّق بالمجتمع البدوي في النقب. ومن ناحية إدارية، فإنّ «سلطة تطوير البدو» هي وحدة ثانوية من دائرة أراضي إسرائيل، ما يشـــير إلى الأجندة الخفيّة الكامنة وراء اسم جميل كهذا. وبالإضافة إلى موارد الأراضي، تتمتّع «ســـلطة تطوير البدو» بسيطرة مطلقة على توفير إمكانية توصيل المياه لبدو النقب في القرى التي لا تعترف بها إسرائيل. إنّ هذه القرى غير موصولة بشـــبكة الماء القطرية، إلا أنّ سكّانها يُمنحون إمكانية الحصول على الماء بأســـعار مرتفعة في مواقع مركزية مخصّصة لذلك، ويتوجب عليهم نقل الماء منها إلى بيوتهم في صهاريج. وتطبّق «ســـلطة تطوير البدو» سياسة مقيِّدة جدًا في ما يتعلق بالماء، وهي تستخدم الماء كوســـيلة أخرى لحثّ الناس على مغادرة أراضيهم والانتقال إلى البلدات التي تصادق عليها الحكومة. كما تحتكر «سلطة تطوير البدو» كامل التّخطيط الخاص بالمجتمع البدويّ، وهي المسؤولة عن فتح أحياء جديـــدة في البلدات البدوية المخطّط لها، أو إقامة بلدات جديدة. وفي المجمل، لا يمكن إحداث أيّ تطوير في المجتمع البدويّ في النقب، ســـواء أكان مجتمعًا معترفًا به أم لا، ما لم تصادق عليه وتنفّذه سلطة تطوير البدو (Abu-Saad, 2005a).

أمّا سلطة التعليم البدوي، التي أقامتها وزارة التربية والتعليم في العام 1981، فتوفّر الخدمات التعليمية للقرى التي لا تعترف بها إسرائيل حيث تفتقر هذه إلى الهيئات البلدية التي عادةً ما توفر مثل تلك الخدمات. ومنذ إقامتها، يدير ســـلطة التعليم البدويّ مدراء يهود يعملون من أجل السيطرة على المجتمع من خلال توفير مرافق التعليم (Abu-Saad, 2005b) .

أقامت الحكومة الإسرائيلية «الدورية الخضراء» في العام 1976 كوحدة شـــبه عسكرية من أجل الضّغط على البدو للانتقال إلى البلدات المدينيّـــة. ومن خلال تأديتها وظائفها، تقوم «الدورية الخضراء» بمراقبة، ومضايقة وإخلاء سكّان القرى غير المعترف بها ومصادرة القطعان التابعة للبدو والتي تتجاوز التقييدات التي تفرضها تلك الدوريـــة. إضافةً إلى ذلك، فإنّ نهجها يتضمّن تدمير المحاصيل الزراعية والأشـــجار والمنازل البدويّة التي تعتبرها الســـلطات الإسرائيلية «غير قانونيّة». ويطلق البدو على هذه الدورية اسم «الدورية السوداء»(Abu-Saad, 2005b).

تفتقر القرى التـــي لا تعترف بها اسرائيل إلى الخدمات العامة، مثل الأطر التعليمية للأطفال في مرحلة ما قبل المدرســـة، المدارس الثانوية، المواصلات العامة، الكهرباء (والميـــاه الجارية في معظم الحالات)، جمع النفايات والتخلّص منها، والمرافق الطبيّة للمجتمع. كما ترفض الدوائر الحكومية الســـماح للفلسطينيين البدو، الذين يعيشون في هذه القرى، بإنشاء أبنية ثابتة أيًّا كانت. وتُعتبر المساكن جميعًا، باستثناء الخيم، غير قانونية. ويتعرّض الأشخاص الذين يبنون المنازل إلى غرامات مالية باهظة، وتخضع الأبنية لإجراءات الهدم. ووفقًا للخطّة التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية في العام 2003، سيتمّ استخدام القوّة في نقل جميع سكّان القرى التي لا تعترف بها إلى بلدات خطّطت لها الحكومة (Swirski & Hasson, 2006). وقد تمّ إعداد هذه الخطّة دون إشراك البدو، ودون أن يُؤخـــذ بالاعتبار أنّ الإخلاء المقترح يتنافى مع احتياجاتهم ورفاهيّتهم، التي تتركّز في الأراضي التي يعيشون عليها.

أقام ســـكّان القرى التي لا تعترف بها اسرائيل، في العام 1997، مجلسًا إقليميًا خاصًا بهم (لم تعترف به الحكومة) كحركة مجتمع أهليّ. قـــام هذا المجلس بوضع وبتقديم مخطّطات لتطويره الإقليمي إلى وزارة الداخليّة (Swirski, 2007). إلا أنّ وزارة الداخليّة لم تقبل الخطّة المقترحة الخاصة بمجلس القرى التي لا تعترف بها إسرائيل التي تدعو إلى إقامة نماذج توطّين ريفيّة أكثر ملاءمة، وبقيت مصمّمة على المضيّ في نفس النموذج المدينيّ الفاشـــل مع إجراء تحسينات سطحيّة. لكنها تواجه مقاومة جدّية ومنظّمة من قبل المجتمع البدوي.

يتمثل المستوى الأول من المقاومة في الرفض الجماهيري للانتقال إلى البلدات المخطّط لها، بصرف النظر عن العديد من الإجراءات القهرية المستخدمة ضدّهم (Abu-Saad, 2005b). إضافةً إلى ذلك، فإنّهم يوسّعون أماكن سكناهم لكي تلبّي احتياجات التكاثر السكّاني الطبيعيّ، بالإضافة إلى بناء مصالح صغيرة ومبانٍ مجتمعيّة أخرى (مساجد، ملاعب كرة قدم، إلخ). وبدأ العديد في بناء مبانٍ ثابتة بشكل أكبر (مثل بيت من البلوكات والحجر بدلاً من أكواخ الصّفيح)، وهم يردّون على هدم المنازل عبر إعادة بنائها بدلاً من الرّحيل. ويتمثّل المســـتوى الثاني من المقاومة في بدء منظّمات بدوية محلّية عديدة، إلى جانب منظّمات تعمل على نطاق قطريّ تمثل الأقلية الفلســـطينية في إسرائيل، باتخاذ إجراءات قانونيّة وقائيّة مدفوعة بالسياسات المجحفة التي تناقض مبادئ القانون ومسؤوليّات الحكومة تجاه مواطنيها.[2]

في ضوء مقاومة البدو المستمرّة لسياسات التمدين الحكومية، يكتسب دور «الدوريّة الخضراء» والإجراءات شـــبه العســـكرية أهميّة متزايدة في جهود الحكومة الرامية إلى طردهم من أرض النقب، ويتم في بعض الأحيان اســـتهداف قادة المقاومة البدوية مباشرةً. ولربّما تنـــذر هذه الإجراءات، التي يتمّ تكثيفها في ظلّ الحكومة الراهنة، بالعودة مباشرةً إلى أيّام ما قبل النكبة وما بعدها عندما تمّ استخدام الإجراءات العسكريّة

2 للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظروا: http://www.adalah.org/eng/legaladvocacyoverview.php

لـ«إفراغ» الأرض من أجل الاستيطان اليهودي (Pappé, 2006) .

المراجع

الإنجليزية

Abu-Saad, I. (2005a). Forced sedentarisation, land rights, and indigenous resistance: The Bedouin in the Negev. In N. Masalha (Ed.), *Catastrophe remembered: Palestine, Israel, and the internal refugees* (pp. 113-141). London: Zed Books.

Abu-Saad, I. (2005b). Re-telling the history: The indigenous Palestinian Bedouin in Israel. *Alternative: An International Journal of Indigenous Scholarship*, *1*(1), 26-49.

Abu-Saad, I., Lithwick, H., & Abu-Saad, K. (2004). *A preliminary evaluation of the Negev Bedouin experience of urbanization: Findings of the urban household survey*. Beer-Sheva: The Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University of the Negev.

Falah, G. (1989). Israel state policy towards Bedouin sedentarization in the Negev. *Journal of Palestine Studies*, *18*(2), 71-90.

Israeli Central Bureau of Statistics (CBS). (2006). *Statistical Abstract of Israel*, No. 57. Jerusalem: Government Printers.

Marx, E. (1967). *The Bedouin of the Negev*. Manchester: Manchester University Press.

Marx, E. (2000). Land and work: Negev Bedouin struggle with Israel bureaucracies. *Nomadic peoples*, *4*(2), 106-120.

Pappé, I. (2006). *The ethnic cleansing of Palestine*. Oxford, UK: OneWorld.

Swirski, S. (2007). *Plans for developing the Negev: A critical perspective*. Bedouin Center Research Unit, Publication No. 2. Beer-Sheva: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University of the Negev.

Swirski, S., & Hasson, Y. (2006). *Invisible citizens: Israeli government policy toward the Negev Bedouin*. Beer-Sheva: Negev Center for Regional Development, Ben-Gurion University of the Negev.

مصادر إضافية

The Center for Bedouin Studies and Development and the Negev Center for Regional Development. (1999). *Statistical yearbook of the Negev Bedouin*. Beer-Sheva: Ben-Gurion University of the Negev.

Maddrell, P. (1990). *The Bedouin of the Negev*. Minority Rights Group Report No. 81. London: Minority Rights Group.

مواقع الكترونية

http://electronicintifada.net/v2/article6801.shtml

http://www.adalah.org/eng/legaladvocacyoverview.php